

دور السياسات التنظيمية والحوكمة في دعم وتطوير التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية

The role of regulatory policies and governance in supporting and developing long-term financing in Islamic banks

ط.د يحيوي حسام¹، أ.د بوكثير جبار²

¹ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة (الجزائر)، مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية

والمالية الإسلامية، yahiaouihousseem2017@yahoo.com

² جامعة أم البواقي (الجزائر)، djebbarbouketir@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/10/13 تاريخ قبول النشر: 2025/11/25 تاريخ النشر: 2025/12/25

الملخص: يهدف هذا المقال إلى تبيان أثر السياسات التنظيمية وآليات الحوكمة على قدرة المصارف الإسلامية على تمويل المشاريع طويلة الأجل، حيث يناقش الإطار النظري للتمويل طويل الأجل و الصيغ الشرعية المستخدمة فيه، ثم يربط بين الاستقرار التشريعي ومعايير الحوكمة (بما في ذلك معيار الرقابة الشرعية) ومدى مساهمتها في تطوير أدواتها (أدوات التمويل الإسلامي-طويلة الأجل- ومثال ذلك الصكوك الإسلامية)، كما يتطرق إلى مساهمتها في تمويل البنى التحتية والمشاريع التنموية، كما يعرض المقال تحديات تنفيذية وحلولاً عملية من خلال مجموعة من التوصيات لصانعي السياسات و الفاعلين في الجانب التطبيقي و العملي للقطاع المصرفي الإسلامي معتمداً في ذلك على تقارير وتجارب دولية (Ifsb, Aaoifi) - الإشارة إلى التجربة الماليزية-.

الكلمات المفتاحية: التمويل طويل الأجل، السياسات التنظيمية، الحوكمة الشرعية، المصارف الإسلامية.

تصنيف JEL : G21, G34.

Abstract: This article aims to demonstrate the impact of regulatory policies and good governance mechanisms on the ability of Islamic banks to finance long-term projects. It discusses the theoretical framework for long-term financing and the Sharia-compliant instruments used, and explores the relationship between legislative stability and good governance standards (including Sharia compliance) and their contribution to the development of its instruments (long-term Islamic financing, such as Islamic bonds (sokok)). The article also addresses their role in financing infrastructure and development projects. Furthermore, it presents practical challenges and solutions through a set of recommendations for policymakers and practitioners in the Islamic banking sector, relying on international reports and experiences (IFSB, AAOIFI), including the Malaysian experience.

keywords: Long-term financing; regulatory policies; Sharia governance; Islamic banks banking.

Jel Classification Codes: G21, G34.

* المؤلف المرسل: يحيوي حسام

1. مقدمة:

يُعتبر التمويل طويل الأجل ذا أهمية خاصة في تمويل البنى التحتية والمشاريع القومية والاستثمارات الرأسمالية التي تدعم النمو الاقتصادي المُستدام. وفي المصارف الإسلامية تتعاظم أهمية هذا النوع من التمويل لارتباطه بالصيغ الشرعية المعتمدة مثل: المضاربة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتملك والاستصناع وغيرها من الصيغ، إضافة إلى دور الصكوك الإسلامية بصفتها أداة سوق رأس المال لتمويل المشاريع ذات الأمد الطويل، وهذا ما يجعل من البحث في سبل تطويره ضرورة ملحة، لاسيما من قبل الهيئات المشرعة والمقررة للسياسات التنظيمية؛ وكذا ما يحكم تطبيقاتها من معايير حوكمة ورقابة شرعية. وعليه فإن نجاح هذا التمويل لا يقتصر على الجوانب الفنية فقط؛ بل يشمل بناء الثقة لدى المستثمرين وتقليل المخاطر التشغيلية والشرعية والقانونية، ومن هذا المنطلق نصل إلى تساؤل جوهري: ما هو أثر ودور السياسات التنظيمية وآليات الحوكمة ومعايير الرقابة الشرعية في تطوير التمويل طويل الأجل بالمصارف الإسلامية؟ وما هي التوصيات العملية لصانعي السياسات، والفاعلين في الميدان لتعزيز هذا الدور؟ ومن أجل الإجابة على الإشكالية السالفة الذكر قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

1.1. فرضيات الدراسة:

* تؤدي الحوكمة الرشيدة دورا محوريا في تحسين كفاءة القرارات التمويلية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية.

* تساهم السياسات التنظيمية الداعمة (كإدارة المخاطر والرقابة الشرعية والشفافية) في تطوير التمويل طويل الأجل؛ من خلال تيسير أدوات السوق المالي وتعزيز الثقة، وتشجيع الإصدار السيادي والخاص.

* التكامل بين الحوكمة والسياسات التنظيمية يرفع من مستوى تطوير أدوات التمويل طويل الأجل لدى المصارف الإسلامية.

2.1. أهداف البحث:

تهدفُ الدراسةُ إلى:

* تحليل أثر نظم الحوكمة في ترسيخ بيئة تمويلية مستقرة؛ ومُستدامة داخل المصارف الإسلامية.

*إبراز دور السياسات التنظيمية الصادرة عن السلطات النقدية في دعم تمويل المشاريع طويلة الأجل.

*تقديم توصيات عملية لتعزيز الدور المؤسسي والرقابي في دعم التمويل طويل الأجل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

3.1. منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الإطار النظري للحوكمة، والسياسات التنظيمية، وللتجربة الماليزية بصفتها نموذجاً تطبيقياً، كما سيتم توظيف أسلوب تحليل مضمون الوثائق الرسمية وتقارير الهيئات والبنك المركزي الماليزي، مع تحليل نوعي للعلاقة بين الأطر التنظيمية، والممارسات التمويلية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية.

2. التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية - المفهوم والصيغ الشرعية:-

1.2. مفاهيم عامة:

1.1.2. التمويل الإسلامي: هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها، ويتصرف فيها لقاء عائدٍ تبيحه أحكام الشريعة الإسلامية (قحف، 1425هـ، صفحة 13)، أي أنه يقوم على أساس نبذ الفائدة الربوية المحرمة شرعاً أخذاً وعطاءً في معاملاته؛ مستنداً فيها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛ وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم (عبد، 2000، صفحة 428).

2.1.2. التمويل طويل الأجل: وهو ما يُصطلح عليه الديون طويلة الأجل أو القروض طويلة الأجل؛ وهو مصطلح يشير إلى القروض والإلتزامات المالية التي تستمر لأكثر من خمس سنوات؛ إذ قد تتراوح بين خمس وعشر سنوات، وتختلف أشكال التمويل طويل الأجل وفقاً لاختلاف مصادره، فتشمل أسهم رأس المال والأسهم الممتازة والأسهم العادية واحتجاز الأرباح والسندات؛ التي تنقسم بدورها إلى سندات مضمونة وغير مضمونة والتي تمتاز بإدارتها دون قيود مع تحقيق الأرباح والمرونة في إستغلال مصادر التمويل الأخرى (المكاوي، 2009، صفحة 11).

3.1.2. التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية: ويقصد به المنتجات

المالية الإسلامية التي تمتد لفترات زمنية طويلة؛ وتستخدم في تمويل مشاريع رأس المال والبنية التحتية والعقارات الصناعية وغيرها من المشاريع طويلة الأمد؛ مراعية في ذلك الأحكام الشرعية (المكاوي، 2009، صفحة 21).

2.2. صيغ التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية:

تتمثل أهم الصيغ فيما يلي (المكاوي، 2009، صفحة 12):

1.2.2. المضاربة والمشاركة: هما صيغتان يرتبطان فيهما العائد ارتباطاً أصلياً بنتيجة المشروع الممول، وبما حدث من نماء، ولا يتعرض المسير لتحمل الخسارة كلية؛ إلا في حالة تسببه بشكل مباشر أو غير مباشر فيها وتقصيره في أداء ما عليه.

2.2.2. الإجارة المنتهية بالتملك: وتتمثل في شراء الأصول الإنتاجية طويلة الأجل وتأجيرها لمستخدميها، وتنتهي بتمليكها لمستأجريها.

3.2.2. الاستصناع: وهو أسلوب تمويل عيني للأصول مثل: المعدات والآلات والعقارات (الإنشاء التصنيعي و البناء).

ومما سبق نخلص إلى القول أن التمويل طويل الأجل؛ يقصد به ما يتم منحه كتمويل لمشروعات استثمارية ومنتجات مالية طويلة الأمد؛ تحت سياق أحكام الشريعة الإسلامية، وتستخدم في ذلك صيغ مثل المضاربة والمشاركة، الإجارة المنتهية بالتملك، وعقود الاستصناع، ومما لا شك فيه أن تطوير هذه الصيغ يعتمد على مدى وضوح القواعد الشرعية والسياسات التنظيمية واستقرارها.

3. الحوكمة والسياسات التنظيمية في المصارف الإسلامية:

1.3. الحوكمة في المصارف الإسلامية:

تُعرف الحوكمة اصطلاحاً بأنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة بالشركة أو المؤسسة، وهو الأسلوب الذي يقدم الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والنتائج والأسلوب الناجح؛ لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة و الإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة، ويمكنها من الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة (موسى، 2010، صفحة 17). وتعتبر الحوكمة الشرعية من أهم الركائز التي يعتمد عليها التمويل الإسلامي، حيث تهدف إلى ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل مراحل عملياته وأنشطته، فالحوكمة هي مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات التي تضمن التزام أنشطة ومنتجات وخدمات المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وهذا ما جاء به المعيار رقم 10 لمجلس الخدمات الإسلامية (IFSB: Islamic Financial Services Board) في تعريفه للحوكمة:

"الحوكمة الشرعية هي مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية؛ التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً ومستقلاً" (بوكروش و بوهراوة، 2015). كما تعمل الحوكمة الشرعية على وضع الأطر والسياسات التي تحافظ على النزاهة والشفافية في القرارات المالية والاستثمارية، وتتكون الحوكمة الشرعية في القطاع المصرفي الإسلامي مما يلي (حيرش و دويس، 2023) (قنطقجي، 2010، صفحة 269):

1.1.3. الهيكل الإداري الشرعي: والذي ينقسم بدوره إلى:

أ. مجلس الإدارة الشرعي: يتكون هذا الأخير من مجموعة من خبراء شرعيين، مهمتهم مراجعة الاستثمارات والتمويلات من حيث مطابقتها للأحكام الشرعية، كما يقوم بإصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بمصادر الأموال واستخداماتها المختلفة، ومن ثم ضمان التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وأنشطتها.

ب. اللجنة الشرعية: لا تختلف مهامها كثيراً عن المجلس الإداري الشرعي فقط؛ فيما يخص دورها في دراسة المشاريع والاستثمارات ووضعها في إطارها الشرعي.

ج. مراقب الحسابات الشرعي: يتكون قسم مراقبة الحسابات الشرعية هو الآخر من مجموعة من خبراء شرعيين مهمتهم مراجعة ومراقبة مطابقة الاستثمارات في واقعها للأحكام الشرعية، ويقوم بإعداد تقارير في ذات الخصوص بعد مراجعته و يقدمها إلى مجلس الإدارة الشرعي.

2.1.3. الأعمال الشرعية: وتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان مراعاة الأحكام الشرعية في معاملات وأنشطة المصارف الإسلامية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

*مراجعة الاستثمارات من قبل مجلس الإدارة الشرعي واللجنة الشرعية بهدف ضمان الالتزام الشرعي في كل معاملات المصرف وأنشطته.

*تقديم فتاوى شرعية متعلقة بالاستثمارات وهو ما تقوم به اللجنة الشرعية.

*إجراء المراجعة الشرعية الداخلية وذلك من قبل إدارة المؤسسة المالية الإسلامية.

*تكوين الموظفين وتدريبهم على الأحكام الشرعية وذلك من أجل رفع كفاءتهم ومهاراتهم في مجال الحوكمة الشرعية، ويتم ذلك من خلال الدورات التدريبية التأهيلية

والارتقائية وحلقات النقاش ومجالس العلم؛ التي يعقدها المصرف للعاملين به والتي من خلالها يتم ترسيخ القيم الدينية؛ وتعزيز الرقابة الذاتية للفرد على سلوكياته وعمله.

3.1.3. معايير الحوكمة الشرعية في التمويل الإسلامي:

تتمثل معايير الحوكمة الشرعية في كل الممارسات؛ التي تقوم بها هيئات الرقابة الشرعية من أجل ضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية مع الحفاظ الشفافية أمام العملاء والمستثمرين ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ. **الاستقلالية:** وهو وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة، تتكون من علماء متخصصين في الفقه الإسلامي والتمويل، ولها صلاحيات الإشراف والرقابة على جميع المنتجات والأنشطة المالية، وهذا طبقاً لما جاء به معيار الحوكمة الشرعية رقم 29 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF: Accounting and auditing organization for Islamic financial). كما تترجم الاستقلالية كذلك في تجرد القائمين بها (أعضاء هيئة الرقابة الشرعية)، وانقضاء أي ضغط عليهم سواء أكان ذلك تحكم إداري في آراءهم الفقهية أو تعارض مصالحٍ لأي عضو من أعضائها (أمين، 2015، صفحة 11) (أبو غدة، 2002، صفحة 27).

ب. **الشفافية و الإفصاح:** ويكون ذلك بإصدار تقرير سنوي من الهيئة الشرعية يوضح مدى التزام المؤسسة في نشاطها المالي بالمبادئ الشرعية؛ وكذا أي مخالفات تمت معالجتها، كما لا يجب أن يتناقض معيار الشفافية والإفصاح مع أهمية الحفاظ على الأسرار المتحصل عليها من قبل الهيئة خلال ممارسة مهامها وتتجنب الإفصاح عنها للجُمهور (حيرش و دويس، 2023، صفحة 77)، وهذا ما يزيد ثقة العملاء في تعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.

ج. **مركزية الفتوى:** ويقصد به شكل تنظيم الإفتاء للعمل المصرفي الإسلامي؛ إذ قد يأخذ عدة أشكال لعل أهمها في وقتنا المعاصر ما يلي (حيرش و دويس، 2023، صفحة 75):

* **المركزية فقط:** وتتحصر الفتوى في هذا الشكل لدى هيئة شرعية وطنية تختص بالفتوى للمؤسسات المالية الإسلامية فقط دون غيرها.

* **المركزية مع هيئات شرعية خاصة:** وهذا معناه وجود هيئة شرعية وطنية؛ مع السماح لكل بنك أو مؤسسة مالية إسلامية بتشكيل هيئة شرعية خاصة بها، مع ضرورة مراعاة ما تقرره الهيئة الشرعية المركزية الوطنية، وما تُمليه من توجيهات وتعليمات.

*هيئة شرعية خاصة بالمؤسسات المالية دون وجود للهيئة الشرعية المركزية.

*هيئة شرعية عالمية: وقد عرف تطوّر المصارف الإسلامية وجود ثلاث تجارب للهيئة الشرعية العالمية، كان أولها ما اصطلح عليها بالهيئة العليا للرقابة والفتوى الشرعية التابعة للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وانعقد أول اجتماع لها في أبريل 1979 بالقاهرة، وانتهت بانتهاج الاتحاد نفسه (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022، صفحة 28)، ثم تلاها تأسيس الهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف من قبل المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية؛ لهدف وضع ضوابط ومعايير شرعية لتقويم المنتجات المالية وتحديد مستوى الانضباط الشرعي في المصارف الإسلامية؛ لكن لم يكتب لها النجاح والاستمرار، وهو ما جاء بتشكيل ما يسمى اليوم بالمجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ الذي كان له الفضل في إصدار معايير شرعية للمعاملات المالية والمصرفية، وأضحت مرجعاً مرفقاً للمصارف الإسلامية وموطراً لعملياتها ومختلف أنشطتها المالية، وتعتبر أنجح تجربة في عالمنا المعاصر إلى يومنا هذا (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022، صفحة 29).

د. الكفاءة العلمية و الأهلية الشرعية: ويقصد بذلك الإلمام بالمعاملات المالية وتشعباتها؛ وكذا المعرفة الشرعية التي تجعله قادراً على التمييز بين المباح والمحظور شرعاً، أي يكون حاصلاً على درجة في التخصص في فقه المعاملات المالية.

هـ. تعدد الأعضاء: ومعناه ضرورة ألا يقل عدد أعضاء الهيئة الشرعية عن الثلاثة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022، صفحة 30).

و. التناسق في ممارسات المالية الإسلامية: يُعتبر من أهم معايير الحكامة الجيدة لهيئات الرقابة الشرعية، ويُقصد به التكامل بين ثلاث إبعاد أساسية في أي عملية مالية إسلامية وهي: الالتزام الشرعي وهو تناغم المنتج وموافقته لأحكام الشريعة الإسلامية، وتجنب المحضورات الشرعية مثل الربا والغرر والميسر والاستثمار في ما حرّمته الشريعة الإسلامية. مسابقة المعايير الفنية والمهنية: ويكون ذلك بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة المخاطر والحوكمة، والكفاءة التشغيلية، وضمان الجودة والالتزام بمعايير المحاسبية والتنظيمية للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، معايير هيئة الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، تحقيق المقاصد الشرعية والمتمثلة في تمويل الإنتاج الحقيقي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية؛ من خلال التوزيع العادل

للثروة (تجنّب الاستغلال، مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة) (حيرش و دويس، 2023، صفحة 32).

2.3. السياسات التنظيمية في المصارف الإسلامية:

تُعرّف السياسات التنظيمية للمصارف الإسلامية على أنّها الإطار الحاكم الذي يمزج بين الضوابط الشرعية والمتطلبات المالية الحديثة، كما تحدد علاقاتها بالهيئات المالية في الدول والمؤسسات المالية والإدارية المختلفة، وقد نشأت هذه السياسات استجابة لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي؛ الذي يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ونبذ الفائدة (ما يعرف بالربا شرعا). ومع نمو وتطور المالية الإسلامية تطورت الأطر التنظيمية لضمان الاستقرار المالي والإمتثال الشرعي وتلبية متطلبات السوق وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للعمل المصرفي الإسلامي؛ من تنمية شاملة وتحقيق الرفاه المجتمعي.

وتتحدّد السياسات التنظيمية للعمل المصرفي الإسلامي فيما يلي:

1.2.3. الهياكل التنظيمية و الرقابية: تختلف الهياكل المصرفية من دولة لأخرى لكنّها تشترك في مكونات رئيسية:

أ. الهيئات العليا للرقابة الشرعية: تلزم البنوك المركزية في غالبيتها المصارف بإنشاء هيئات رقابة شرعية مستقلة؛ تختص بمراقبة المنتجات المالية وتقييم مدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وإصدار الفتوى فيما يخص مختلف أنشطتها وتعاملاتها.

ب. الترخيص والتفتيش: تشترط لوائح الترخيص فصل حسابات النواذ الإسلامية عن المصارف التقليدية والحفاظ على سجلات مالية منفصلة، ومثال ذلك ما جاء في لائحة البنك المركزي العماني (لائحة رقم: ب م 4/56/2019) (مجلس محافظي البنك المركزي العماني -لائحة رقم 56/04/2019-)، كما تشترطُ اللوائح في بعض البلدان على ضرورة الحصول على موافقة لجنة الرقابة الشرعية؛ قبل إطلاق أيّ مُنتج جديد، ومثال ذلك ما نصّت عليه المادة 15 من دليل السياسات الداخلية الإماراتي (مصرف الإمارات المركزي، 2018).

ج. الجهات الرقابية الدولية: تتفرد بهذا الدور هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)،

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول التالي:

جدول رقم (01): الهيئات الرقابية المشتركة ودورها:

الرقم	الهيئة	الدور الرئيسي
01	الهيئة العليا للرقابة الشرعية.	الإشراف على الالتزام الشرعي للمنتجات و العمليات.
02	البنوك المركزية.	اصدرا تراخيص النوافذ الإسلامية و متطلبات كفاية رأس المال.
03	هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.	وضع معايير محاسبية وشرعية دولية للمؤسسات المالية الإسلامية.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ما تم تقديمه أعلاه.

4. دور الحوكمة والسياسات التنظيمية في تطوير التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية:

1.4. دور الحوكمة في تطوير وتعزيز التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية: تساهم الحوكمة في تعزيز التمويل طويل الأجل وتوسيع تطبيق صيغته من خلال مجموعة من النقاط الأساسية تتمثل في ما يلي:

1.1.4. تعزيز مستويات الثقة لدى المتعاملين من خلال معيار الإفصاح والشفافية:

للحوكمة الشرعية الدور الأساسي في ضمان الشفافية والمساءلة في قطاع الاستثمارات الإسلامية، فهي تضمن خضوع المؤسسات المالية للمساءلة أمام المستثمرين والمجتمع. فالحوكمة الجيدة تقتضي مجالس رقابة شرعية مستقلة؛ وتصدر تقاريرها وأوامرها بصورة موضوعية وشفافة. كما ترفع اللبس الشرعي وتزيد المتعاملين يقيناً بمدى مشروعيتها نشاطها (من خلال الإجراءات التي سبق ذكرها). وهذا مهم جداً خاصة في هيكليات التمويل التي تعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر؛ أي مشاركة المخاطر، وهذا ما من شأنه التأثير بشكل مباشر وإيجابي على مستويات الطلب على المنتجات المالية ذات الصلة. في حين يحدث عكس ذلك جزاء أي غموض شرعي، أي خفض مستويات الطلب عليها، ومن ثم التأثير سلباً على صيغ التمويل طويل الأجل.

وقد سعت الهيئات الرقابية الشرعية؛ وعلى رأسها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)؛ لتوحيد الممارسات بإصدار معايير جديدة للحوكمة الشرعية والقرارات؛ التي تؤثر في قبول المنتجات المالية الإسلامية. ومن أهم

أمنّة ذلك وأحدثها: تعديل معايير الإجارة وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وذلك كما يلي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية):

أ. **معايير الإجارة:** تم إصدار المعيار رقم 32 ليحل محل المعيار رقم (8)، والذي يهدف إلى بيان مبادئ الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك من حيث التصنيف والإثبات والقياس والعرض والإفصاح. وأدرجت تطبيقه على العمليات التي بدأت في الأول من شهر جانفي 2021 وما بعده.

ب. **حقوق أصحاب الاستثمار:** وكان ذلك بصور المعيار رقم (27)؛ الذي حل محل المعيارين رقم (5)؛ المتضمن الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار، ومعيار رقم (6)؛ المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها، حيث أصبح يطبق المعيار على حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة؛ التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها. ويشمل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار؛ التي تُدار على أساس المضاربة كما يشمل حقوقهم التي تُدار بهدف السيولة.

ومما سبق؛ نقول أن التعديلات التي جاءت على معيار الإجارة تهدف إلى تحديث معالجة عمليات الإجارة بأشكالها، بينما معيار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار؛ يشمل توضيح آلية التعامل مع تلك الحسابات لضمان الشفافية في توزيع الأرباح والمخاطر بشكل عادل بين المصارف أو المؤسسات المالية وأصحاب حسابات الاستثمار. وكل هذا يصب في تطوير التمويل طويل الأجل؛ من خلال تعزيز الثقة بين المتعاملين والمؤسسات المالية عبر ترسيخ معياري الشفافية والإفصاح.

2.1.4. حماية حقوق المستثمرين (حيرش و دويس، 2023، صفحة 77):

وذلك من خلال أن تكون الاستثمارات آمنة، أي أنها تحرص على عدم تعريض أموال المستثمرين للمخاطر، وعادلة؛ أي أنها تضمن عائداً مناسباً للمستثمرين ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. فالحوكمة الشرعية كما سبق الإشارة تقوم بمراجعة الاستثمارات من قبل مجلس الإدارة الشرعي، وإصدار فتاوى شرعية من قبل اللجنة الشرعية وإجراء المراجعة الشرعية الداخلية، وذلك لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملات وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، أي أنها لا تتطوي على أي استثمارات

محرمة شرعا (القمار، المتاجرة في الخمر....)، وأي ممارسات تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية (الغمر، التدليس، المحاباة...).

3.1.4. دعم وتعزيز الاستقرار المالي:

تؤدي الحوكمة دوراً مهماً في ترسيخ الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات المالية الإسلامية؛ فهي تضمن أن تكون الاستثمارات مستدامة وقليلة المخاطر، ويكون ذلك باتخاذها مجموعة من الإجراءات:

أ. إدارة المخاطر و الحوكمة المؤسسية: مجالس الإدارة الفعالة، وأنظمة إدارة المخاطر تسمح بتقييم مخاطر التمويل، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل والمخاطر الشرعية المتعلقة بالتمويل طويل الأجل. وتستخدم في ذلك أدوات إدارتها بما فيها سيناريوهات التحمل لفترات طويلة. وكذا تقدير كلفة التمويل وضمان استدامته (مجلس الخدمات المالية الإسلامية - IFSB، 2023).

ب. الاستثمار في المشاريع التي تسهم في التنمية الاقتصادية: أو نقول تحديد أنسب تخصيص للأموال؛ فكلاً كانت دورة تحويل الأصل أطول كانت القيمة المضافة كبيرة، وكلما كان الاستقرار المطلوب في تمويل الاستثمار العامل أكبر (تمويل طويل الأجل). وذلك لأن أجزاء كبيرة من الاستثمار العامل دائمة (المكاوي، 2009، صفحة 26). كما أن التمويل الإسلامي يشدد على أهمية تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي والملئوس، فالرؤية الأخلاقية الأساسية تتمثل في تعبئة المدخزات لاستخدامها في نشاط اقتصادي حقيقي يجلب النفع العام ويحقق الفائدة المرجوة للجميع، وهو ما يتوافق والأهداف المسطرة بصفتها أساسيات في التمويل الإسلامي (موالدي، حميدوش، و صدقاوي، 2018، صفحة 129).

ج. تجنب الاستثمار في المشاريع ذات المخاطر المالية: بهدف تقليل المخاطر المالية.

4.1.4. تحسين أداء المصارف المالية الإسلامية:

تلعب الحوكمة الشرعية دوراً هاماً في تحسين أداء المصارف الإسلامية؛ وذلك من خلال ضمان أن تكون هذه الأخيرة؛ فعالة وكفوءة في إدارة الاستثمارات، حيث أنها تسهر على حسن سير العمل في المصرف الإسلامي، من خلال وضع وإنشاء هياكل تنظيمية فعالة، وكذا وضع سياسات وإجراءات مناسبة تضمن الامتثال لتعاليم وأحكام

الشريعة الإسلامية، كما تجتهد في تكوين وتدريب الموظفين من أجل رفع كفاءاتهم ومهاراتهم، وهذا ما يضمن قدرة المصرف الإسلامي على تحقيق أهدافه.

2.4. دور السياسات التنظيمية في دعم وتطوير التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية:

1.2.4. توفير الإطار القانوني الواضح والمستقر:

ويتمثل ذلك في مدى وضوح القواعد التشريعية الخاصة بالنشاط المصرفي الإسلامي؛ وخاصة فيما تعلق بصيغ التمويل طويل الأجل وآلياته، فمثلاً: قواعد تحويل الملكية للأصول، حماية حقوق حملة الصكوك، أحكام الإفلاس والضمانات، فكل ذلك يسهل بناء هيكل تمويلية طويلة الأجل قابلة للتنفيذ، وعدم وضوح القوانين أو تضاربها وتناقضها أو تفاوتها بين الدول قد يخلق مخاطر قانونية تؤثر مباشرة على تكلفة ورغبة المستثمرين في تمويل مشاريع طويلة الأجل، فتقارير IFSB والهيئات الدولية تؤكد أن استقرار الإطار القانوني يعد شرطاً أساسياً لنمو سوق الصكوك والتمويل المؤسسي طويل الأجل.

وتكتسي المتطلبات التنظيمية والقانونية للبنوك المركزية على عمل المصارف الإسلامية، لاسيما في شقها المتعلق بالتمويلات طويلة الأجل الطابع الأهم في الدفع بعجلة نموها وتطورها، وتوسيع أنشطتها على اختلاف صيغها، لاسيما تلك التي تنشط في بيئة تقليدية ما يجعلها في مواجهة الكثير من التحديات والمشاكل؛ من أجل التكيف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية للبنوك المركزية، والتي سنأتي على ذكر بعضها في ما يلي (موالدي، حميدوش، و صدقاوي، 2018، الصفحات 131-132):

أ. الاحتياطي القانوني: تلتزم المصارف الإسلامية بإيداع نسبة من ودائعها في شكل نقدي لدى البنك المركزي؛ من أجل الحفاظ على مركزه المالي وحفاظاً على حقوق المودعين والمستثمرين، ويختلف معدله من بلد لآخر، وذلك حسب المعطيات النقدية وظروف تطبيق السياسة النقدية، وهذه الودائع لا يتلقى عليها المصرف الإسلامي فوائد مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الودائع فإن كانت جارية، فلا يشكل ذلك حرجاً للمصرف أو المودعين، أما إذا كانت استثمارية فإن ذلك يتعارض مع طبيعتها، لأنها موجهة للاستثمار، وهو يشكل تعطيلاً لأموال المستثمرين (المودعين)، إذ أنها موجهة للاستثمار وليس لتعطيلها في شكل احتياطي قانوني.

ب. **ميزة المقرض الأخير** : تُحرّم منها المصارف الإسلامية، لأنّه يتعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطاءً، وهو ما يتنافى وأحكام الشريعة الإسلامية، لذا فإنّ التشريع وضع قوانين تسمح باللجوء إلى البنك المركزي لتمويل المشروعات الاستثمارية دون فوائد ربوية، وتعديل ذلك بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية من شأنه الدفع نحو تعزيز التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية.

ج. **يتقيد المصرف الإسلامي بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي في ما يتعلق بإيداع العملات الأجنبية وسحبها.**

د. **يتعامل البنك المركزي معاملة ربوية مع المصارف، بما في ذلك المصارف الإسلامية فيما يتعلق ببيع السندات أو شرائها، وهو ما يوقع المصارف الإسلامية في الرّبا.** وهذا ما يستدعي سنّ قوانين للتعامل بالصكوك بدل السندات الربوية وهذا ما يزيد في القدرة التمويلية للمصارف الإسلامية.

هـ. **تحديد سقف ائتمانية من أجل التحكم بشكل مباشر في منح الائتمان؛ بصفتها أداة مباشرة من أدوات السياسة النقدية المستخدمة في محاربة التضخم، وهذا يؤثر سلباً على أداء البنوك، ولاسيما الإسلامية منها، وذلك بسبب طبيعة ودائعها التي تعتبر مصارف استثمار لا مصارف ودائع، وهذا ما يقلص حجم التمويلات طويلة الأجل.**

و. **البنك المركزي في بعض الحالات يمنع المصارف من التعامل في الأصول الثابتة والمنقولة وحضر ممارسة الأنشطة الزراعية أو الصناعية أو العقارية.** وهذا لا يتلاءم مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية؛ التي تقوم على أساس الاستثمار، مما يقتضي غالباً تملك الأصول، وممارسة تلك الأنشطة وبالتالي يعوق عمل المصارف فيما يخص الصيغ الاستثمارية (المضاربة والمشاركة بأنواعها).

لذلك فالمتطلبات القانونية والتنظيمية في هذا الباب يجب أن تراعي طبيعة إيداعات المصارف الإسلامية واستخداماتها، ومن ثمّ معاملتها بقوانين خاصة تسمح بالتوسع في نشاطها الاستثماري.

ي. **تطبيق العقوبات على المخالفات التنظيمية غالباً ما يكون بنسب فوائد، وهذا محرم شرعاً، وهذا ما يحد من توسع المصارف الإسلامية في التمويلات طويلة الأجل؛ خوفاً من الوقوع في المخالفات التي من شأنها أن تُعرضه لعقوبات ذات طابع ربوي محرمة شرعاً.**

ومما سبق نصل إلى القول بضرورة مراعاة خصوصية عمل المصارف الإسلامية فيما يتعلق بمتطلبات التنظيم المصرفي، فأصول المصارف الإسلامية ليست قروضا بفوائد بل عقود مشاركة أو مضاربة أو إجازة أو إستصناع، أي على البنوك المركزية عند فرضها نسباً معينة من رأس المال مقابل الأصول والمخاطر التي تتحملها على المصارف أو في تحديدها لنسب السيولة (قيود السيولة)؛ أن تراعي طبيعة تموليات المصارف الإسلامية القائمة على أصول حقيقية (عقارات، مصانع، معدات وآلات مؤجرة....) يصعب تسهيلها بسرعة، وبصورة أدق عدم عرقلة التمويل طويل الأجل، لأن تشديد القيود أكثر من اللازم قد يدفع المصارف الإسلامية لتفضيل التمويل قصير الأجل، وهو عكس الأهداف التأسيسية والأساسية لهذه الأخيرة.

2.2.4. تيسير أدوات السوق المالي وتشجيع الإصدار السيادي والخاص:

أ. تيسير أدوات السوق المالي: ويُقصد بها جعل أدوات التمويل المتداولة في السوق المالي (من سندات، صكوك وأوراق مالية مختلفة)؛ أكثر سهولة و مرونة في الاستخدام والتداول، ويُعد تيسير أدوات السوق المالي من المرتكزات الأساسية لتطوير التموليات طويلة الأجل في المصارف الإسلامية، فهو يهدف إلى تهيئة بيئة تنظيمية وتشريعية من خلال تطوير القوانين والآليات التي تسمح للمستثمرين والشركات بالوصول إلى هذه الأدوات المالية الإسلامية بشكل أسرع وأقل تكلفة مع توفير بنية تحتية مالية (بورصات، أنظمة مقاصة وتسوية، معايير شفافية) (قندوز، 2021، صفحة 12)، بما يعزز السيولة ويرفع من كفاءة تخصيص الموارد، ومن ثم توفير السيولة لتمويل المشاريع طويلة الأجل. ومن أبرز صور التيسير تطوير منصات التداول التي تسمح بتداول الصكوك والسندات الإسلامية.

ب. تشجيع الإصدار السيادي : ويُقصد به تحفيز الدول على إصدار أدوات الدين الطويلة الأجل المشروعة أو المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية مثل: الصكوك الإسلامية السيادية في الأسواق المحلية أو الدولية، ولإصدار السيادي أهمية كبيرة تتمثل في:

* توفير أدوات استثمارية آمنة نسبياً للمستثمرين، وشرعية لإدارة السيولة بالنسبة للمصارف الإسلامية.

* يشجع الشركات على إصدار الصكوك بعد تعوده على الإصدار الحكومي.

* يساهم في فتح آفاق تطوير السوق المالي الإسلامي المحلي والدولي.

* يُعتبر أداة تمويلية مرجعية لتسعير أدوات الدين الخاصة للشركات، إضافة لكونها وسيلة إستراتيجية لتمويل مشاريع البنية التحتية و التنمية الاقتصادية.

5. واقع تأثير السياسات التنظيمية والحوكمة على التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية (التجربة الماليزية):

سننظر فيما يلي إلى تطبيقات الحوكمة الشرعية والإطار العام لها، والسياسات التنظيمية المعتمدة في ماليزيا، وتأثير ذلك على التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية العاملة فيها:

مرَّ النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا بمجموعة من المحطات، حيث كانت الانطلاقة عام 1963 أين تم إنشاء مجلس الحجاج الماليزيين؛ وهو صيغة تهدف إلى توفير و ادخار المال لمساعدة الحجاج في تغطية مصاريف الحج (أحمد، 2002، صفحة 12)، وبعد نجاح هذا الأخير توجهت الدولة إلى سن قوانين وتشريعات لتأسيس المصارف الإسلامية وتوسيع نشاطها، فتم تأسيس سنة 1983 هيئة مختصة في شأن الصيرفة الإسلامية مكونة من خبراء ماليين ومصرفيين، وقد تم في نفس السنة الإعلان عن إنشاء أول مصرف إسلامي بماليزيا، وهو بنك إسلام (Bank Islam Malaysia Berhad) (2024)، ثم تلاه في العام الموالي سن قانون التكافل، كما تم الترخيص بإنشاء ثاني بنك إسلامي بماليزيا سنة 1999، وهو بنك معاملات ماليزيا. ولتسريع عملية التقدم في الصناعة المالية الإسلامية تم تأسيس معهد الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية بماليزيا (2001)(Nazri, 2016). وكذا تأسيس المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي تحت رعاية ورقابة البنك المركزي الماليزي خلال عام 2005، وقد دأب القائمون عليه على تدريب أزيد من 2000 طالب؛ بالإضافة إلى المسؤولين التنفيذيين في القطاع المالي من دول مختلفة عبر العالم. وقد أطلقت الدولة الماليزية عدة برامج للتهوض بهذا القطاع؛ منها برنامج 2006 الذي هدف إلى جعل ماليزيا قطباً ومركزاً مالياً إسلامياً وعالمياً، ثم تلاه سنة 2011 وضع مخطط ثنائي طويل المدى للنظام المالي؛ سمي بمخطط القطاع المالي 2011-2020، والذي يهدف إلى ترسيم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي والانتقال به إلى العالمية بدأ بالتمويل الإسلامي الدولي (ساعد و خوني، 2017، صفحة 345)، واستمر القائمون على النظام المالي في ماليزيا في سن قوانين وإصدار تشريعات من شأنها الرقي أكثر بقطاع المالية الإسلامية؛ إذ تم سنة 2013 اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية،

وهو قانون يهدف إلى تعزيزي الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية؛ الذي يضمن من خلاله موافقة أنشطة المصارف الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية بصفتها جزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا (نصروش و قنبور، 2024، الصفحات 37-38). وسنأتي على توضيح أكثر لواقع الإجراءات المتخذة من قبل السلطات التنظيمية والتشريعية بماليزيا؛ وكذا ما تم إلزامه في إطار الحوكمة الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي في العناوين الفرعية التالية:

1.5. السياسات التنظيمية للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا:

بالرغم من البيئة المالية التقليدية (المعاملات الربوية أو النظام المصرفي التقليدي) الداخلية والخارجية للبلاد، حرصت الدولة الماليزية على تشكيل إطار قانوني وتنظيمي يضبط عمل الصيرفة الإسلامية؛ وجعله يتوافق مع المعايير الدولية دون التنازل عن حتمية توافقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية وما تمليه أحكامها. ومن أجل ذلك وضعت السلطات مجموعة من المعايير التنظيمية والاحترازية لعمل المصارف الإسلامية في ماليزيا. ونذكر أهمها فيما يلي:

أ. **كفاية رأس المال:** كان من أهم الأولويات؛ تطوير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية بناء على كفاية رأس المال المطبق على المصارف التقليدية، ويكون ذلك بالاعتماد على المعيار الدولي الصادر عن لجنة بازل للإشراف المصرفي (بازل3)، ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، حيث أصدر في 05 فيفري 2020 مكونات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية.

ب. **إدارة المخاطر المصرفية:** قام البنك المركزي الماليزي بإصدار توجيهات لإدارة المخاطر المصرفية منها: ما سمي بالمبادئ التوجيهية لسقف التمويل للتعامل الواحد BNM/GP5، حيث تضم المتطلبات التي يجب على المؤسسات المصرفية مراعاتها؛ فيما يتعلق بتوزيع المصرفي حتى تتجح في تقادي المخاطر التي تنجم عن تركيز التمويل في عميل واحد أو قطاع واحد. كما أصدر تصنيف التمويل غير المتحرك وإنشاء مخصصات التمويل دون المستوى والسيئ والمشكوك فيه BNM/GP3، والذي يُعطي الحدود الدنيا للتصنيف وإنشاء المخصصات. كما حدّد البنك المركزي الإطار الإشرافي المصرفي المبني على المخاطر، والذي يوضّح منهجية الإشراف التي أساسها المخاطر التي تتعرّض لها المصارف الإسلامية.

ج. المعايير المحاسبية: تعتمد المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والمعايير المصدرة من قبل هيئة المحاسبة والتقرير المالي في ماليزيا.

2.5. تطبيقات الحوكمة الشرعية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي:

حرص البنك المركزي الماليزي على وضع إطار ملائم للحوكمة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛ من خلال مجلس إدارة وطاقم إداري فعال ومسؤول، وهيئة رقابية شرعية مستقلة تتصف بالكفاءة والنزاهة ومعرضة للمساءلة ومدعمة بطاقم بحثي شرعي متمكن، وخاضع للمراقبة من خلال عمليات المراجعة والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية. وقد جاء كل ذلك فيما يسمى بالمبادئ التوجيهية للبنك المركزي الماليزي بشأن حوكمة الشركات للمصارف الإسلامية الصادرة بتاريخ: 24 جانفي 2007 (نصروش و قنبور، 2024، صفحة 40). وتترسخ تطبيقات الحوكمة الشرعية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي من خلال ترسيخ معايير الحوكمة الشرعية، وذلك كما يلي:

أ. الكفاءة: يجب أن يتوفر أعضاء الهيئة الشرعية على الكفاءة العلمية والشرعية اللازمة، إذ يشترط فيهم أن يكونوا مسلمين؛ وأن يكون معظم أفراد الهيئة حاصلين على شهادة البكالوريوس في الشريعة من جامعة معترف بها على أن تتضمن دراستهم على مادتي أصول الفقه وفقه المعاملات (المعاملات المالية والقانون التجاري الإسلامي). كما يشترط فيهم المعرفة الجيدة للغة العربية والماليزية والانجليزية كتابة وتحدثا، ويستحسن أن تتشكل الهيئة من أعضاء ذوي اختصاصات مختلفة من حيث المؤهلات والخبرة والمعرفة، وضرورة تطوير قدراتهم المعرفية ذات الصلة بالشريعة والمالية الإسلامية (بوكروش و بوهراوة، 2015، صفحة 105)، وقد سهلت الجهات العليا في البلاد ذلك بإنشاء العديد من مؤسسات التكوين والتدريب في مجال الصيرفة الإسلامية، ولعل أهمها (نصروش و قنبور، 2024، صفحة 41): المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي (تتركز جهوده في: التعليم، التدريب والاستشارة، الأبحاث والنشر) تأسس سنة 2001 ويهدف إلى تعزيز تنمية رأس المال الفكري؛ ويختص بمنح الشهادات الفنية في الصيرفة الإسلامية، المركز الدولي للعلوم الشرعية في المالية الإسلامية؛ الذي تم تأسيسه سنة 2009 من قبل البنك المركزي الماليزي بصفته مركز أبحاث في التمويل الإسلامي والشريعة الإسلامية، مؤسسة

اسرا (ISRA) أكاديمية عالمية رائدة في مجال الأبحاث المالية الإسلامية، المعهد القانوني المتخصص في التمويل الإسلامي، تأسس سنة 2015 ويوفر لأعضائه أعلى مهارات التطوير المهني والمعرفي، جمعية المستشارين الشرعيين في التمويل الإسلامي؛ وتأسست سنة 2011 وهي الهيئة المسؤولة عن رفع الكفاءة المهنية للمستشارين الشرعيين محلياً ودولياً، ومن بين أهدافها؛ الاحترافية في التعامل، وكسب ثقة الجمهور في التمويل الإسلامي.

ب- التناقص: يجب التقيد بمجموعة من التعليمات؛ التي تهدف إلى تحسين مستوى الثبات في عملية صناعة القرارات التي تتخذها هيئة الرقابة الشرعية؛ بحيث يجب عقد اجتماعات منتظمة مرة واحدة على الأقل كل شهرين، ويجب الإفصاح في التقرير السنوي عن عدد الاجتماعات التي قامت بها الهيئة خلال العام، ويجب الإفصاح كذلك عن عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو، ويجب أن يتم اتخاذ القرارات على أساس ثلثي الأعضاء الحاضرين على أن يكون ثلثي الحاضرين ممن لديهم خلفية شرعية.

وقد قامت السلطات التشريعية في ماليزيا بإصدار مجموعة من القوانين الغرض منها هو تنسيق وتوحيد الممارسات المالية الإسلامية، ويأتي في مقدمتها إصدار مرجع المعايير الشرعية سنة 2009. وتم من خلاله تطوير خمسة معايير بين سنتي 2009 و 2010 تتمثل في: المراجعة والإجارة والمضاربة والمشاركة والاستصناع، وتحدد المعايير الشرعية الرئيسية في العقود وتقدم أمثلة وطرق ونماذج للتطبيق الفعلي للعقد. كما تم إصدار قانون الخدمات المالية سنة 2013 (Bank Negara Malaysia, 2013) ؛ الذي تعززت بموجبه الإطار التنظيمي للشرعية حيث أكد على ضرورة التزام المؤسسات المالية الإسلامية بقواعد الشريعة الإسلامية على مستوى الشكل والجوهر، وقد تم إصدار (14) حكماً شرعياً تهمس الأنشطة المصرفية (المراجعة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، القرض، الوديعة، الزهن، الهبة، الكفالة، الوكالة،...) مدعومة بمعايير تشغيلية بخصوص إدارة المخاطر والحوكمة والإفصاح والمعالجة القانونية والمحاسبية المناسبة من أجل ضمان الممارسات السليمة (نصروش و قنبور، 2024، صفحة 40).

ج. الاستقلالية: بناءً على توصية لجنة الترشيحات؛ يقوم مجلس الإدارة بتسمية أعضاء الهيئة وتعيينهم، ويعتمد ذلك على موافقة خطية من طرف البنك المركزي وهيئته الشرعية، ويوجب قبل ذلك التحقق من أن الأعضاء المقترحين مؤهلين و مناسبين لتلك العضوية.

د. السرية: يتوجب على الأعضاء المحافظة على سرية المعلومات التي حصلوا عليها، وتعتبر غير متاحة للعامة كتطوير منتجات وخدمات جديدة، القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة، المذكرات أو التقارير البينية التي تم إعدادها من أجل القضايا المعروضة عليها.

3.5. تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي الماليزي:

شهد حجم التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا تطورا كبيرا واستثنائيا؛ إذ قفز إلى مستويات كبيرة في غضون التسع السنوات الأخيرة (2014-2023)، ويعود الفضل في ذلك إلى السياسات الرشيدة التي وضعتها الحكومة الماليزية؛ التي ركزت على التمويل المستدام والأخلاقي، فنجد أن البيانات والتقارير تظهر نموا مطّردا في الأصول والتمويل كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (2): تطور أصول التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الماليزي للفترة

"2014-2023" الوحدة: مليون رينغيت ماليزي (MR)

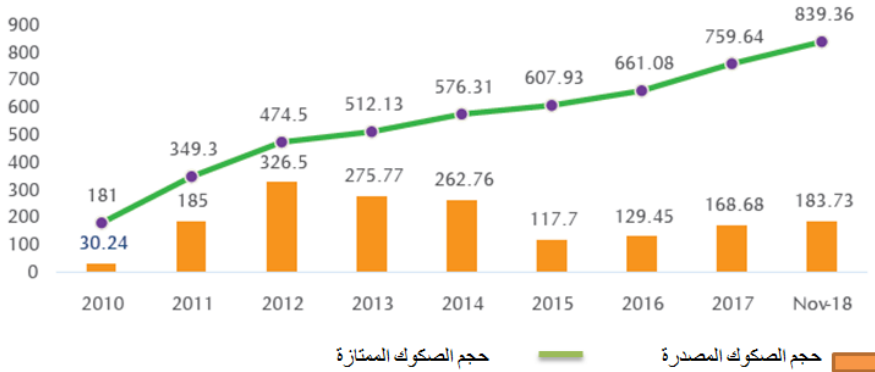
—	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2022	2023
حجم الأصول (MR)	469024,1	526328,8	572774,1	642716,8	716692,2	818329,8	974400	1049700

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير البنك المركزي الماليزي السنوية التالية: 2018، 2019، 2023.

نلاحظ من جدول تطور أصول الصيرفة الإسلامية في ماليزيا؛ أنه تضاعف حجمها بمرة ونصف تقريبا على مدى السنوات القليلة الماضية؛ إذ قفزَ من 469 مليون رينغيت عام 2014 إلى 1,05 مليار رينغيت نهاية العام 2023، كما نلاحظ كذلك نسبة النمو في السنة الأخيرة فاقت السبعة في المائة إذ قاربت الثمانية في المائة (7,7%)، وهذا راجع إلى كونه مدعوما ببيئة تنظيمية قوية، وابتكارات مستمرة واهتمام متزايد من المستثمرين المحليين والدوليين، وكذا دعم حكومي قوي ومستمر، وهذا ما كشفت عنه ميزانية 2025، حيث خصصت الحكومة الماليزية مبلغ 100 مليون رينغيت ماليزي أي ما يعادل 22,22 مليون دولار أمريكي لتعزيز الابتكار في التمويل الإسلامي. وقد بلغت نسبة التمويل الإسلامي حدا قياسيّا من إجمالي التمويل في النظام المالي الماليزي؛ إذ بلغت

46,6% في عام 2024. كما أوضح التقرير السنوي للبنك المركزي الماليزي (Bnm) لسنة 2023 (BNM Annual Report , 2023)؛ تفصيلاً حول توزيع تلك الأصول على القطاعات إذ احتلت المرتبة الأولى الأفراد أو الأسر بنسبة 40-50%، وتستخدم بكثرة في التمويل العقاري والاستهلاكي، ثم تليها الاستثمار في الصكوك الإسلامية بنسبة تتراوح بين: 20-30%؛ إذ تُعتبر ماليزيا رائدة في إصدار الصكوك الإسلامية (شكل رقم: 01)، فكما هو معلوم أنّ ماليزيا استحوذت على ثلث الإصدار العالمي للصكوك المالية الإسلامية؛ فهي تُصدر بانتظام صكوكاً مقومة بالدولار الأمريكي منذ عام 2002، واستمر تفوّقها في ذلك حيث بلغ حجم إصدارها 37,5 مليار دولار سنة 2018، أي بنسبة 70,5% من القيمة الإجمالية للصكوك العالمية (مبطوش و بوجنان، 2023، صفحة 299)، وهذا راجع لأن الدولة نفسها اعتمدت تلك الإصدارات، ومنحت التسهيلات لإصدارها، وهذا ما يُعتبر دعماً كبيراً للتمويلات طويلة الأجل، لاسيما تلك التي اعتمدت تواريخ استحقاق طويلة المدى (جدول رقم 03). ثم بعد ذلك يأتي تمويل الأصول الثابتة والمركبات بنسبة تتراوح بين 10-15%. ويتبدّل الترتيب صيغ المشاركة والمضاربة بنسبة تتراوح ما بين: 5-10%، وهذا راجع إلى متطلّبات المخاطر المتعلقة بالصيغتين.

شكل (1) تطور حجم الصكوك المالية الإسلامية في النظام المصرفي الماليزي



Source : (Malaysian ICM bulletin, 2019, p140).

جدول رقم (03): أمثلة عن أهم الصكوك المالية المتداولة في البورصة العالمية

وتواريخ استحقاقها

الرقم	المصدر	العملة (الحجم)	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق
1	الصكوك العامة للوكالة برهاد 01 المجموعة الثانية	8000000000	7 جويلية 2011	11 اوت 2020
2	الصكوك المالية برهاد 02 الصكوك الناضجة متعددة العملات	3000000000	20 فيفري 2014	19 فيفري 2019
3	الصكوك العامة PETRONAS	12500000000	19 مارس 2015	18 مارس 2020
4	الصكوك المالية برهاد 04 3.043% شهادة الثقة	10000000000	23 افريل 2015	22 افريل 2025
5	الصكوك المالية برهاد 05 4.236% شهادة الثقة	5000000000	23 افريل 2015	22 افريل 2045

Source: (Bursa Malaysia-Labuan International Financial Exchange (LFX) 2019, p143)

ونتيجة لما سبق؛ نقول أن السياسات التنظيمية والحوكمة في ماليزيا أسهمت في ايجاد بيئة مستقرة وشفافة للتمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية، عبر الجمع بين الإطار القانوني المنضبط والتحفيز الضريبي والمالي والحوكمة الشرعية الصارمة، ما جعل ماليزيا رائدة عالميا في تطوير أدوات تمويلية طويلة الأجل قائمة على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

6. خاتمة:

من خلال ما تناولته الدراسة وحيثيات موضوعها نتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل فيما يلي:

1.6. النتائج:

* وجود أطر تنظيمية واضحة يُساعد في استقرار المصارف الإسلامية وتمويلاتها، كما يجعلها أكثر قدرة على توفير التمويلات طويلة الأجل.

*المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية والإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية؛ شكلت مرجعية هامة في توحيد الممارسات وتقليل المخاطر.

*تيسير أدوات السوق المالي وتشجيع الإصدار السيادي؛ يُمكن من توفير التمويل طويل الأجل للمشاريع التنموية كما لاحظناه في التجربة الماليزية.

*تعزيز مستويات الثقة لدى المتعاملين من خلال معيار الإفصاح والشفافية، وذلك من خلال ضمان توافق المنتجات التمويلية (الصكوك، المشاركة، المضاربة)؛ مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم رفع القدرة على استقطاب الودائع الاستثمارية وتقديم التمويلات طويلة الأجل.

*تواجه المصارف الإسلامية نقصاً في التشريعات المحلية؛ التي تُؤكِّب الابتكار المالي الإسلامي مما يعرقل إدماج أدوات جديدة في التمويل طويل الأجل.

*ضعف إستقلالية بعض مجالس الإدارة والمجالس الشرعية قد يحد من فاعلية الحوكمة و يؤثر على جودة قرارات التمويل الاستثماري طويل الأجل.

*التمويل بصيغتي المضاربة والمشاركة ظلّ محدوداً بسبب ارتفاع المخاطر وصعوبة الرقابة.

2.6. التوصيات:

*يتوجب على السلطات المالية والنقدية للدول؛ أن تعمل على وضع قواعد وتشريعات واضحة فيما يخص النشاط المصرفي الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بصيغ التمويل طويل الأجل وآلياته، فمثلاً قواعد تحويل الملكية للأصول، حماية حقوق حملة الصكوك، أحكام الإفلاس والضمانات.

*تحديث الأطر الرقابية بشكل دوري لاحتواء الابتكارات المالية الإسلامية، وضمان قدرتها على تمويل المشاريع طويلة الأجل.

*تعزيز التعاون بين السلطات الرقابية المحلية والمؤسسات والهيئات الدولية، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

*التطبيق الصارم لمعايير الإفصاح والشفافية؛ بما يعزز ثقة المستثمرين ويساعد على جلب رؤوس الأموال طويلة الأجل.

* إدماج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية في السياسات الداخلية للمصارف الإسلامية لدعم التمويل المستدام.

* الاستثمار في التكنولوجيا المالية لتحسين الرقابة الشرعية على عقود التمويلات طويلة الأجل.

* البحث على الشراكات بين المصارف الإسلامية والحكومات لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

7. المراجع :

Bank Islam Malaysia Berhad. (2024). Our History Bank Islam Official website. Retrieved 9 25, 2025, from <http://www.bankislam.com>

Bank Negara Malaysia. (2013). Islamic Financial Services Act 2013. Retrieved 09 30, 2025, from <http://www.bnm.gov.my>

Nazri, M. (2016). Academia.edu, Malaysia. Retrieved 09 26, 2025, from Academia.edu: <http://www.academia.edu/11952688/Islamic-Banking-in-Malaysia>

ابتسام ساعد، و رابح خوني. (2017). التجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا -تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008،2015-. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (03)، 345.

أحمد إدريس عبده. (2000). فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك مع المقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيونها. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.

أحمد عبد الكريم قندوز. (2021). الأسواق المالية. الإمارات: صندوق النقد العربي.

أحمد نجيب نصروش، و محمد أمين قنبور. (2024). مقومات النظام المالي الإسلامي -التجربة الماليزية أنموذجاً-. المجلة الجزائرية للمالية الإسلامية (01)، 37-38.

العلجة مبطوش، و خالدية بوجنان. (2023). دراسة نجاح دولة ماليزيا في الصناعة المالية الإسلامية. مجلة الاقتصاد الجديد ، 14 (01)، 299.

حليمة بوكروش، و سعيدة بوهراوة. (2015). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية -تجربة البنك المركزي الماليزي-. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (02)، 16-15.

داتو حنيفة أحمد. (2002). تنظيم وإدارة هيئة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا (الإصدار 02). جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب -البنك الإسلامي للتنمية-.

سامر مظهر قنطججي. (2010). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. حلب، سوريا: شعاع للنشر والعلوم.

سليم موالدي، أحمد حميدوش، و صورية صدقاوي. (2018). البنوك الإسلامية بين تحدي الضوابط الشرعية والتكيف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة (04)، 129.

عبد الستار أبو غدة. (2002). الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق في المصارف الإسلامية. حولية البركة (04)، 27.

عبد القادر حيرش، و عبد القادر دويس. (2023). نحو تفعيل الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية -التجربة الكويتية أنموذجاً-. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، 04 (02)، 73-74.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية -IFSB-. (ديسمبر، 2023). تاريخ الاسترداد 05 سبتمبر، 2025، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB): <https://www.ifsb.org>

مجلس محافظي البنك المركزي العماني -لائحة رقم 56/04/2019-. (2019). تاريخ الاسترداد 08 أوت، 2025، من موقع قانون: <https://www.qanoon.com>

محمد إبراهيم موسى. (2010). حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

محمد أمين. (2015). مدخل إلى الرقابة الشرعية. بيروت، لبنان: دار ابن حزم.
محمد محمود المكاي. (2009). أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة (الإصدار 01). المنصورة، مصر: المكتبة العصرية.

مصرف الإمارات المركزي. (2018). السياسات والإجراءات الداخلية. تاريخ الاسترداد 10 أوت، 2025، من مصرف الإمارات المركزي: <https://www.cbuae.thomsonreuters.com>

منذر قحف. (1425هـ). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي. جدة. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2022). المعايير الشرعية. يناير. النامة-البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (بلا تاريخ). المعايير المحاسبية. تاريخ الاسترداد 29 أوت، 2025، من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

<https://www.aaofii.com>